محاضرات شهر ماي

مقياس: تاريخ الجزائر الحديث

السنة الثانية ليسانس

د.يوسفي صرهودة

المحاضرة التاسعة:

المؤسسات الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني:

تشمل المؤسسات الثقافية في الجزائر العثمانية على المساجد والزوايا والمدارس والكتاتيب والمعمرات. غير أن هذه المؤسسات مهتمة بالتعليم أكثر مما هي مهتمة بالثقافة،وستحاول في هذا المقام أن نتعرض إلى دور هذه المؤسسات في نشر العلوم الشرعية والمعارف.

1-أهم المؤسسات الثقافية:

-المساجد: يوجد في إيالة الجزائر أنواع من المساجد نميزها بناءا على مؤسسها فهناك نوع قام ببنائه الحكام ونوع بناه الأثرياء ونوع قام ببنائه الهيئات والجمعيات الخيرية، كما تسمي بالمسجد الحنفي والمسجد المالكي، كما أن الأوقاف هي الأخرى كانت تصرف لأغراض دينية سواء للمدرسين أو القائمين بشؤون المسجد كالمدارس المتخصصة مثلا في التفسير أو الحديث أو في العلوم الشرعية بصفة عامة[1].

-المدارس: المدارس العلمية مؤسسات ثقافية تتمثل وظيفتها بصورة أساسية في تعليم مختلف العلوم الدينية وغير الدينية، فكانت **"المدرسة القشاشية"** التي زارها أبو راس الناصري سنة 1214م، وقال بأنها كانت مركزا للتعليم الثانوي والعالي، كما تحدث ابن حمادوش عن **"مدرسة الجامع الكبير"** ومن أهم البايات الذين أهتموا بالحركة العلمية نجد صالح باي في بايلك الشرق ومحمد الكبير في بايلك الغرب اللذان شجعا الثقافة والمثقفين جهودا مضنية في مجال بناء المدارس والمعاهد، والتعليم وبرامجه كما اهتم بالمعلم والمتعلم على حد سواء، و سهر على توفير شروط الراحة والإقامة للوافدين إلى مدينة قسنطينة من المناطق البعيدة.كما اشتهر صالح باي كذلك بإنشائه **"لمدرسة الكتانية"**، وخصص لها إوقاف ضخمة، أما الباي محمد الكبير فأسس هو الآخر المدارس، و شيد المساجد و اهتم بالتعليم، و قام ببناء **"المدرسة المحمدية"** التي فتحت أبوابها لشرائح واسعة من الطلبة. أما مدرسة مازونة فكانت لها أهمية كبيرة في الغرب الجزائري وأشهر المتخرجين منها أبو راس الناصري[2].

---

[1]- أحمد مريوش، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، منشورات المركز الوطني للدرسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007م، ص14.

[2]- أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر، مرجع سابق، ص 17.

–الكاتتيب القرآنية: تمثل اقل وحدة من التعليم الابتدائي وهي مأخوذة من النتاب وجمعها كتاتيب ووضيفتها الاساسية هي تحفيظ القرآن للأطفال وترتيله ودعت الضرورة إلى تأسيسها منفصلة عن المسجد بغرض الحفاظ على نظافته[3].

–المعمرات: كانت منتشرة في الأرياف الجزائرية أو القرى خلال العهد العثمانية ينتقل اليها التلاميذ الدارسون بها من مختلف الجهات الوطنية وينقسم طلبة وتلاميذ المعمرات إلى عدة فئات وذلك حسب السن والقدم والثقافة وهذه الفئات مصنفة إلى فئات هي كمايلي:

1) فئة القدادشة (جمع قداش): وهم صغار التلاميذ الذين يأتون إلى هذه المؤسسة لحفظ القرآن الكريم.
2) فئة الطلبة: تتكون هذه الفئة من الطلبة الذين يمثلون فئة فوق فئة القدادشة، وذلك من حيث السن والقدم ويتركز اهتمام فئة الطلبة في حفظ القرآن والاشراف على فئة القداشة.
3) فئة المقدمين والوكلاء والشيوخ الكبار وتمثل هذه الفئة أعلى منزلة في المعمرات فهي تقوم بمهمة التوجيه ماديا وفكريا وتتمتع بكل الصلاحيات في حل المشاكل بالمعمرات[4] من أشهر المعمرات: معمرة بني ورتلان، ومعمرة سيدي با عبد الرحمان بوقبرين.

–الزوايا: يقوم بتأسيس الزوايا في معظم الحالات رجال الدين والمتصوفون الذين يرون بأن هذه الزواياتمثل عملا خيريا دينيا وتصنف الزواي إلى صنفين أساسين عرف الاول: بالخلواتي يدعي شيوخها المعرفة بالاسرار الدينية الغيبيةالخاصةولهم القدرة على توزيعها لأتباعهممن الإخوان والمريدين.أنا الصهف الثاني: من الزوايا فهو الغير خلواتيواهتمام هذا النوع من الزوايا ينصب حول تعليم القرآن الكريم وتلاوته للناشئة وتدريس بعض العلوم الدينية واللغوية من طرف شيوخ هذه الزويا[5] .

أهم ما ميز العهد العثماني في الجزائر هو انتشار التصوف والطرق الصوفية وما ارتبط بهما من كثرة الأولياء وتنوع كراماتهم. أما الآن فسنعرض سلوك بعض المتصوفة صنف الباحثون رجال الدين في الجزائر خلال العهد العثماني إلى ثلاثة أصناف:

1_ صنف العلماء والموظفين المستقلين البعيدين عن التصوف العملي.
2_ صنف العلماء الذين غلب عليهم التصوف.
3_ صنف المتصوفة الذين يدعون العلم والولاية.

---

[3]- المرجع نفسه، ص18

[4]- المرجع نفسه، ص20-21.

[5]- أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر، مرجع سابق، ص22

والمتصوف الحقيقي هو الذي تتوفر فيه شروط قد تبدو خيالية أو على الأقل صعبة المنال مثل معرفة كتاب الله وسنة رسوله والعمل بهما، والجمع بين العلم والعمل، والسعي الدائم إلى معرفة الله، والتقوى والورع و العمل، والسعي المحمود و الدائم إلى معرفة الله و التدبر في خلقه، و التجرد من هوى النفس و أدران الدنيا و نحو ذلك.

وقد توفرت هذه الشروط في بعض علماء الجزائر خلال العهد العثماني مثل عبد الرحمان الثعالبي، و محمد بن يوسف السنوسي، و عبد الرحمان الأخضري و غيرهم. و بالموازاة مع ذلك ظهر أشخاص آخرون كانوا يدعون دعوات ضالة، الأمر الذي ساعد على انتشار الخرافة والدجل وحلول السحر محل العلم. وقد تصدى شيخ الإسلام و داعية السلفية عبد الكريم الفكون لهذه الفئة وسماهم الدجاجلة الكذابين و المتشدقة والمبتدعة الضالين المضلين.

2-المصادر المالية للمؤسسات التعلمية:

أكبر مؤسسة كانت تمول هذه المؤسسات هي:

-الأوقاف: تشكل الأوقاف إحدى مظاهر الحضارة الإسلامية التي ميزت العهد العثماني في الجزائر، وكان لها تأثير واضح على أوضاع الجزائر. والوقف هو عقد لعمل ذي صبغة دينية، يقوم على ثلاثة أركان جوهرية هي : الواقف والموقوف والموقوف عليه، فالأول يجب أن يكون أهلا لمباشرة هذا التصرف، والثاني و هو المتمثل في المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس، بينما الثالث و هو الموقوف عليه، فهو الطرف الذي يستحق صرف تلك المنفعة كأن يكون مرفقا عاما مثل المساجد و الزوايا و المدارس و غيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الحكام العثمانيين الذين باشروا الحكم في الجزائر لمدة طويلة كانوا قد بنوا جامعا أو زاوية جعلوها وقفا، وكمثال على ذلك كقيام خير الدين بربروس بوقف قطعة أرضية على جامع سفير. وكذلك قيام شعبان خوجة بإنشاء مؤسسة سبل الخيرات عام أشهر مؤسسة وقفية جماعية تشرف على إدارة أوقاف ثمانية مساجد، و تمارس عدة وظائف خيرية في الزوايا و المدارس و المساجد، و كانت تعنى أيضا بالموظفين والفقراء.

وبهذا يمكن القول أن مؤسسة الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني كانت مؤسسة ثقافية تؤدي عدة وظائف دينية وتعليمية إلى جانب وظائفها الاجتماعية القائمة على مبدأ التضامن الاجتماعي.

-الاعانات:

التي تقدم من طرف المحسنين سواء في الحواضر وفي المناطق الريفية وهي ترد إلى المؤ سسة في شكل نقود أوبضائع ومواد غذائية وحيوانات وأدوات وألبسة، ومفروشات ألى غير ذلك من المواد العينية وتقدم للمؤسسات الثقافية بصهة دورية خلال السنة[6].

المحاضرة العاشرة:

الاوضاع الاقتصادية في إيالة الجزائر:

[6]- أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر، مرجع سابق، ص23.

1-الأراضي الزراعية :

إكتسبت الزراعة أهمية كبرى لما لها من تأثير في الحركة الاقتصادية وإرتباطها المباشر بالمبادلات التجارية، فهي التي توفر أغلب عناصر التبادل اليومي من مواد غذائية ومواد أولية لتمويل الصناعات، كما أنها تشكل أهم المواد المعدة للتصدير، وهذا ما جعلها تشكل أساس الحياة الاقتصادية، ولم تكن المنتوجات الفلاحية وحدها موضع التبادل، بل كانت الأرض كذلك محطّ أنظار السكان، فالكل يسعى لإمتلاكها. إذ تعتبر أحد أهم المؤشرات لفهم التغيرات بإعتبار أننا ندرس مجتمعا زراعيا تمثل الأرض فيه المورد الاقتصادي الأساسي، بحكم قيمتها في المجتمعات الزراعية. إنها لا تمثل فقط رمزا للجاه والنفوذ الاجتماعي فجاه الشخص يقوى بقدرما يملك من أرض وبقدر ما يملك من قطعان، كما أن امتلاك الأرض ينتج لصاحبه المساهمة في تسيير أمور الجماعة التي ينتمي إليها لأن من يملك الأرض والقطعان ليس كمن لايملكها[7]. وهكذا نلاحظ أن الأرض لا تمثل هنا فقط قيمة تجارية إستهلاكية بقدر ما لها من قيمة رمزية. وتنقسم ملكية الأراضي في الفترة العثمانية إلى:

-ملكيات البايليك: تكون عادة بالمناطق المحيطة بالمدن، وهي الأراضي الأكثر خصوبة، حيث توجد حاميات الجند، وتخضع ملكية هذه الأراضي مباشرة للباي، ويحق له التصرف فيها بصفته الوصي الذي يسيطر على نظام القوى المنتجة وعلى نظام علاقات الإنتاج[8]. وقد أُلحقت بسجلات البايلك بطرق عدة منها:

1 - **المصادرة:** حيث يقوم الباي بوضع يده على الأراضي، وتعتبر حق الدولة في مصادرة الملكية الشخصية نظام سيطرة ضروري لاستمرارية أي نظام عسكري سياسي محدد[9]، إلا أنها لا تأتي بلا أسباب فعملية المصادرة تتم وفقا لأسباب منها:

- امتناع السكان عن تقديم المطالب المخزنية وتسديد الضرائب المفروضة عليهم.
- عصيانهم لأوامر القياد ورجال الدولة أو محالفتهم للإسبان المقيمين على السواحل مثلما حدث لقبيلتي بني عامر وفليتة بناحية وهران.
- إعلانهم الثورة والتمرد ضد الحكم المركزي وهذا ما حدث لقبيلتي الأمحال وسويد بسهول الشلف[10].

---

[7]- محمد شرقي، **التحولات الاجتماعية بالمغرب من التضامن القبلي إلى الفردانية**، دط، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب،2009م، ص33.

[8]- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر**، ترجمة: بإشراف: محمد يحي ربيع، دط، ش، و، ن، ت ، الجزائر، 1979م، ص27.

[9]- خليل اينالجيك، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1300-1600م**، ترجمة :عبد اللطيف الحارس، ط1، مج1، دار المدار الاسلامي، ليبيا،2007م، ص127.

[10]- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، دط ، م، و، ك ، الجزائر ، 1986 ، ص 47 .

مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور[11].

2- التركات: التي تعود لبيت المال بسبب عدم وجود الورثة، وقد إنتشرت على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة حيث قدرت بـ(60) ألف هكتار تستغل منها (48) ألف في زراعة الحبوب و(12) ألف لإنتاج الخضر والفواكه[12].

عرفت ملكيات البايلك بأسماء مختلفة حسب نوعية التصرف فيها وطريقة الإنتاج بها وتسمى" **العزل**" أو"**العزلات**". تعرض العزل للكراء أو تقدم كضمان للموظفين والقبائل لقاء خدمتها المتعددة للبايلك وتنقسم بدورها إلى ثلاث أنواع :

- **عزل الخماسة** : يستغلها الخماسون .
- **عزل الجابري** : و هي مخصصة للكراء فقط .
- **عزل العزيب**: أراضي البايليك تمنح لبعض العائلات مقابل رعايتها لقطعان الباي.
- **عزل الجبل** : تمنح امتيازا لبعض العائلات الكبرى .

-الملكيات الخاصة: وهي الأراضي التي إرتبطت بقدرة أصحابها على ممارسة الزراعة والتعهد بدفع الضرائب المتوجبة عليهم، ويتميز هذا النوع من الملكيات بكونه يخضع للمعاملات والمبادلات كالبيع والشراء ولأحكام الوراثة والشفعة وغيرها، وعوامل تكوينها تاريخيا تعود إلى إستصلاح الأراضي وحيازتها عن طريق الشراء.

حرص أصحابها على الإحتفاظ بعقود مسجلة تثبت ملكيتها وتعرف كل ملكية خاصة بإسم العائلة التي تملكها، وغالبا ما يحصل أصحابها على الملكية من القضاة، بينما العائلات الكبرى منهم كانت تحضى برضى البايات، فتحصل على الفرامنات من البايات تقرّ حقهم في الأراضي، وتنقسم الملكيات الخاصة إلى قسمين:

1 - الأراضي المنتشرة في فحوص المدن، والجهات القريبة منها.

2 - أما النوع الآخر فيرتكز بالمناطق الجبلية[13] كبني عباس وشمال تلمسان والونشريس.

-أراضي القبائل أو العرش : وهي على العموم أراضي رديئة النوعية تقوم القبائل بإستغلالها وفق النظام الأبوي السائد. أراضي العرش لا يحكمها نظام الملكية الجماعية كما يعتقد البعض، بل أن مساحتها مقسمة بين العائلات المكونة لكل قبيلة. ومثال ذلك: حوش ابن شوة بالقرب من عاصمة الجزائر، ففي 1830م كانت تستغل هذه المزرعة التي بلغ مساحتها 339هك، 25 عائلة (يبلغ مجموع عدد افرادها 85 شخصا) وفي المعدل كانت كل

---

[11]- Nouschi André: **Enquète sur Le niveau de vie des populations**, **rirales Constantinoises de la Conquéte jusqu'en 1919**, Essai d'histoire économique et sociale, Paris 1961, P80

[12]- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص52.

[13]- فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني ، مرجع سابق، ص101.

عائلة تتصرف في 13.5هك، أعضاء المجموعة يستطعون الدخول إلى الأراضي المشتركة وتمكين مواشيهم من الرعي، كما أن المياه والأبار مشتركة.[14] أما التعاون فلا يكون إلا في حالات الضرورة القصوى كموسم الحرث أو جمع المحصول. ينتقل حق إستغلال وليست ملكية أراضي العرش بالوراثة . و تكون الحقول مفتوحة مما يسمح بالتعاون في بعض الأعمال الفلاحية[15].

تسمى هذه الأراضي في غرب الإيالة بأراضي" **السبقة** " أو "**بلاد السبقة**". ويعود حق إستغلال هذه الأرض لمن كان له السبق في إحيائها. تم التنازل عن هذه الأراضي لفائدة القبائل مقابل ضريبة سنوية هي"الحكر " أو"الحكور".

– أراضي الأوقاف (الأحباس): وهي الأراضي التي حُبست للإنفاق على الأهل والأعمال الخيرية، وأوكل التصرف فيها إلى ناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواش، وفي الغالب تنازل عنها أصحابها طواعية للمؤسسات الدينية من مساجد و زوايا أو لبعض المرابطين. تستغل أراضي الحبوس من قبل أفراد عائلة المرابط المشرف على الزاوية أو يتم كرائها لعائلات أخرى. يتم اللجوء إلى وقف هذه الأملاك عادة لتجنب التعسف الإداري و المصادرة لأن العائلة المانحة أو صاحبة الوقف تحتفظ بحق استغلاله إلى غاية انقراضها. ولهذه الأملاك دور في إعالة أفراد العائلات المرابطية و تسديد تكاليف تسيير المؤسسات الدينية ودفع رواتب الأئمة و المعلمين القرآنيين وتوفير المأوى لطلبة العلم القادمين من المناطق النائية .

–المنتوجات الزراعية:

من خلال دراستنا للأراضي الزراعية وجب علينا التعرف على أهم المنتوجات الزراعية التي كانت سائدة في الايالة حيث لاحظنا أن الفلاح لم يكن حرا في اختيار المنتوج لأنه تتحكم فيه عدة عوامل من بينها حاجة المجتمع، فالحاجة الاقتصادية التي ظهرت أواخر العهد العثماني بسبب تراجع القرصنة والإنتاج الزراعي أدت بالبايلك إلى خلق زراعة موجهة من أجل الحصول على منتوج يمكن الباي وموظفيه من توفير الحدّ الأدنى للتبادل التجاري، خاصة بعد أن أقبلوا على استهلاك البضائع الأوربية[16].

وأول منتوج لقي الأهتمام هو الحبوب، فشمال إيالة الجزائر بيئة مثلى لزراعة القمح الصلب والشعير فهي تتلقى كمية من التساقط خلال السنوات الممطرة تصل إلى 900 ملم /سنويا – أما التربة فهي على العموم خفيفة و متنوعة الألوان فهناك التربة السوداء قرب الساحل بينما التربة الداخلية فيتراوح لونها بين البني والأحمر

[14]– لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر، مرجع سابق، ص 58.

[15] -Nouschi, op. cit, p 85 – 89

[16]– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص56.

ويرجع وليام شالر ذلك إلى غناها بالنترات والملح وهو ما يفسر قلة اللجوء إلى الأسمدة عدا رماد القصب والقش. ويذكر كذلك أنواع القمح الصلب الجزائري و منها " **المرواني** " و نوع آخر يسمى " **جناح النسر**"[17].

ويعد القمح أحد المواد المهمة للتصدير، فلتجارة القمح مكانة مرموقة عند التجار والباي، فكلاهما يبحث عن الصفقات المهمة الخاصة بالقمح، إلا أنّ مردود الهكتار يختلف من أرض لأخرى، فالإنتاج يتأرجح بين قنطار واحد و(10) قناطير في الهكتار، وذلك حسب خصوبة التربة وكمية الأمطار النازلة، وهذا يدل على أنّ كبار الفلاحين والبايلك لم يبذلوا جهودا لتحسين وسائل الزراعة وتطويرها، فالمهم بالنسبة إليهم الإنتاج الوفير بأقل الخسائر الممكنة، ومن الصعب تقدير إحصائيات مضبوطة لكمية الإنتاج المتحصل عليه[18].

ونظرا للأهمية التي تمتعت بها الحبوب في الأسواق، إتبع الباي سياسة إحتكارية ليسيطر على هذا المنتوج وتجارته، حيث كان يشتري الحبوب بأبخس الأثمان من الفلاحين، ويعيد بيعها للتجار الأجانب بثمن أعلى، وكمثال على ذلك ما حدث في (1808م) ، حيث إشترى البايلك القمح بسعر 8,80 قرش للصاع، وباعها للمحتكرين الأجانب بـ26,30 قرشا[19]، وفي بعض الأحيان يلجأ البايات بعد هذه العملية للإستيراد من أجل تغطية العجز بأسعار مرتفعة من الخارج[20].

أما الأشجار المثمرة التي انتشرت في أحواض الأودية ذات الموارد المائية، فقد سجلت مردودا معتبرا بالنسبة للفلاحين، حيث يبيعون إنتاجهم من الفواكه، ويشترون بدلها ما يخصهم من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، أو يبادلون بها، ويبدو أنّ أغلب الأشجار المنتشرة هي أشجار الزيتون ففي نواحي عنابة غرس مصطفى قردناش[21] 30000 عود زيتون.

إشتهر الأندلسيون بزراعة الخضار على إختلاف أنواعها والأشجار المثمرة بتعدد أصنافها ولعل أهم أنواع الأشجار المثمرة التي نجح الأندلسيون في تطوير إنتاجها وتحسين أنواعها عن طريق التقليم والتطعيم بعد أن كانت

---

[17]– والقمح الجزائري من النوع العادي دقيقه يشبه الرمل إلى حد كبير ويعجن بكثير من الصعوبة ولكن الخبز الذي يصنع منه ممتاز وعلى العموم فإن هذا القمح يفضل على غيره في أسواق إيطاليا لأنه يعطي أحسن أنواع المعكرونة وأجود المعجونات، صناعة العجائن الغذائية. للاطلاع أكثر ينظر: محمد العربي الزبيري،" نبذة تاريخية عن الدولة الجزائرية"، **مجلة الاصالة**، ع14-15، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1973م، ص259.

[18]– قُدّرت ضريبة العشور بزويجات، وقد قدرها نوشي بـ33000 زويجة منها 13000 أغزال، ويذكر مقدار العشور للمساحة الممتدة بين 200000 و 400000 هكتار، هو 400000 فرنك ذهبي، وهناك تقديرات أخرى تقول أن مساحة 25000 زويجة، أي ما بين 200 و 25000 هكتار. للاطلاع أكثر ينظر: نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص193.

[19]– القرش هو: La piastre ويساوي ما يقارب 5 فرنك أو أربعين سنتيم. للاطلاع أكثر ينظر: فلة قشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني، مرجع سابق، ص72.

[20]– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص56.

[21]– يعتبر مصطفى قردناش من أشهر الشخصيات الأندلسية التي هاجرت إلى المغرب شغل منصب شيخ الاندلسيين بتونس وطرابلس لمدة ما يقرب نصف قرن، لجأ إلى عنابة بعد أن طرد من تونس. للاطلاع أكثر ينظر: ميكال دي ايبالزا، "العلاقات التاريخية بين عنابة واسبانيا"، **مجلة الاصالة**، ع34 - 35، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1976م، ص117

تعاني الإهمال فهي: البرتقال، المشمش، التفاح،الرمان،الاجاص، الكرز(حب الملوك)، الجوز،اللوز، والكروم، بالإضافة إلى أنواع من البطيخ، أما الأنواع التي أدخلوها إلى مقاطعة الجزائر ومن الراجح أنها لم تكن معروفة أوشائعة قبل مجيئهم فهي اللارنج والتوت والليمون ومختلف الخضار كالفلفل والبطاطس والطماطم والباذنجال الذي إستمد تسميته من مقاطعة أندلسية هي بتانجال(Bitanjel) والزعفران والسبانخ والقرنون والكراث والجلبان و الملفوف والقرم، بالإضافة إلى العديد من أنواع الزهور التي كانت تزرع لغرض تقطيرها مثل الورود،كما نجحوا في تربية دودة الحرير بإقليم القليعة وشرشال، وإعتنوا بزراعة العنب بنواحي الجزائر فإستخرجوا منه أنواعا جيدة من الخمر كانت توجه إلى الحانات الموجودة بمدينة الجزائر، كما إستخرجوا منه الخل الذي كان يقبل عليه البحارة و الجند.[22] إلا أنّ النشاط الفلاحي لم يعرف تطورا في مردوده نظرا لعدة عوامل منها:

1-استعمال الآلات البسيطة التي أصبحت منذ أواخر القرن الثامن عشر، لا تتعدى المحراث الخشبي الذي لم يتطور، والمكون من قطعتين قصيرتين ومجتمعتين والمزود بسكة حديدية في طرفه الأسفل، وقد حالت دون تعمقه في التربة، وإقتصر أثره على ملامسة الأرض

2- الآفات الطبيعية المتمثلة في الجفاف، فترات الفيضانات، إجتياح الجراد وتراكم الثلوج، مما تسبب في بعض الأحيان في حدوث المجاعات وإنتشار الأوبئة وهلاك المزارعين، وهذا ما جعل الإنتاج يتذبذب من سنة لأخرى.

3- الظروف الصعبة التي يعيشها الفلاح والمتمثلة خاصة في تعرضه للحملات الجائرة من موظفي البايلك، مما دفع الكثير من الفلاحين إلى إهمال الزراعة والتحول إلى تربية الماشية، وبذلك تقلصت الملكيات الخاصة وزادت ملكيات البايلك، كما تحولت بعض الأراضي الصالحة للزراعة إلى مراع موسمية.

4-الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الفلاح كالأمراض وجهله للوسائل الوقائية وسوء التغذية مما أثر سلبا على قدرته الإنتاجية[23].

5-حالت الثورات الشعبية المتكررة ضد الحكم العثماني دون زراعة الأرض، وهذه الظروف أدت إلى عدم استقرار الفلاح في أرضه وإهماله لها لسنوات، ونزوحه إلى المدينة، وهذا ما أدى إلى ضعف الإنتاج الفلاحي[24].

– تربية المواشي:

يتلاءم هذا النشاط الاقتصادي مع نمط الحياة البدوية أو شبه البدوية وهي مهنة قديمة عرف بها سكان الصحراء والهضاب العليا منذ الفترة النيوليتية. لقد مارس أشباه الرحل أيضا زراعة متنقلة. أما مناطق الرعي الكبرى

---

[22]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات اندلسية، مرجع سابق، ص44

[23]- ناصر الدين سعيدوني: "الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة"، **مجلة الأصالة**، ع60-61، الجزائر، 1978، ص194.

[24]- Berbrugger (A) : "Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine", in **R.A**, N°1, 1856-1857, P402.

فهي السهول العليا الغربية "حميان" و منطقة الحضنة ووطن النمامشة و السهول العليا بنواحي سطيف وجنوب قسنطينة و الوسط الذي يمتد ما بين جبل الناظور و الشلالة و القسم الأعظم من بوغار وكذلك الأطراف الشمالية للصحراء[25]. يعتبر هذا النشاط مكملا للزراعة، حيث كان السكان يقومون بتربية المواشي لسد حاجياتهم اليومية من الألبسة الصوفية والجلدية والزرابي والأغطية واللحوم، بالإضافة إلى ممارساتهم للزراعة، وللتعرف على أهمية الثروة الحيوانية.

وحضيت تربية المواشي بإهتمام كبيرا من طرف البايلك الذي كون قطعانا لتلبية حاجيات الجهاز الإداري والعسكري من اللحوم والصوف وكانت تربى بأراضي البايلك المنتشرة حول المدن، وكان الإشراف عليها يوكل لموظفين يهتم كل واحد منهم بنوع من الحيوانات، مثل قايد عزيب البقر وقايد مهر الباشا، وقايد الجلاب، وقايد عزيب الجمال.

2-الصناعات السائدة في الاياله:

-الصناعات التحويلية: تعتبر الدباغة من أهم الصناعات في إيالة الجزائر خلال تلك الفترة فقد انتشرت في شرق وغرب الإيالة كقسنطينة، تلمسان، مازونة، معسكر... الخ ، ولعبت دورا هاما في الحياة الحرفية للإيالة ، فدباغ الجلود كانوا يمولون عدة صناعات بالمواد الأولية، بالإضافة إلى توفير مناصب العمل، وذلك لأنّ هذه الحرفة تتطلب أيد عاملة في شكل سلسلة تبدأ من الأرياف للحصول على الجلود.

المكان الذي تمارس فيه الدباغة، فهو في اطراف المدن فمكانها في قسنطينة مثلا الضفة الغربية على أطراف واد الرمال حتى يسهل على الدباغين تفريغ أحواض الدباغة ذات الرائحة الكريهة، والتخلص من بقايا الجلود، وقد كان هذا على ما يبدو إجراء وقائيا لحماية الصحة العامة ونظافة المدينة[26]. ومن أكثر العائلات العاملة في الدباغة في قسنطينة : بوزاهر، الساحلي، الفضلاوي، والصحراوي.

أما حرفة صياغة الذهب فكانت من إختصّاص اليهود[27] وبعض الحضر، كما يبدو أنّ الإهتمام بهذه الصناعة كان لما توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة، حيث تصل فوائدها في الإيالة إلى (30%) أو (50%) من الجواهر[28].

صناعة النسيج تمثلت منتوجاتها في البرانس والألبسة النسائية، كما عرفت صناعة الشواشي (جمع شاشية لباس للرأس) رواجا في إيالة الجزائر ، ومن المعلوم أن صنعة الشاشية التي تسمى بالجزائر الشاسية التونسية جاء بها

---

[25]- خميسي عبد الحميد، مشكلة الغذاء وثورات الخبز في الجزائر وفرنسا القرن 18م وبداية 19م، مرجع سابق، ص 13

[26]-نجاة بولعسل، **مجتمع قسنطينة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939)**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، 2003-2004، ص98.

[27]- Feraud Charles : « Les corporation des métiers », op. cit, p454.

[28]-Riché (R)," La corporation des Bijoutiers à Constantine avant 1830", **R.A**, 1961, p181.

الأندلسيون، لونها الأحمر القاني المشرق من صباغ القرمز[29] وكانوا يصنعون نوعا من الشاشية تسمى الصارمة[30]. وتعرف أيضا باسم "القاوقجية" ويسيطر عليها في مدينة الجزائر عناصر الجيش وأبنائهم أي العنصر الكرغلي.[31]

أما الحرارون فهم صناع الأقمشة الحريرية وتجار الحرير، وهناك من يجمع بين العملين، وكان الحرارون في مستوى أعلى من مستوى الحرفيين وأصحاب الدكاكين الصغيرة، أما عن أصولهم الاجتماعية والإثنية، فبعض الأغوات والخواجة والرياس الأتراك العثمانين والألبانيين وكذلك بعض الأهالي وهم عادة أبناء تجار وحرفيين مختصين في صنع وبيع منتجات الترف للأغنياء.وهم بذلك قسم من الفئات البرجوازية الصغيرة، كما أنهم ذكروا في قائمة الوجهاء التي وجهت إلى السلطات الفرنسية في 28 جويلية 1830م، وتضم 24امضاء لوجهاء منهم 10علماء و07 تجار وأمين الحرارين.[32]

وصناعة السروج في ذلك الوقت، تعكس مظاهر اجتماعية واقتصادية، تتجسد الأولى فيما تدل عليه السروج من رفاهية، كما تدل على الفروسية، وتتمثل الثانية في درجة التسويق من المنتجات، فكل من يملك حصانا يحتاج إلى سرجه، وتقوم على هذه الصناعة حرفة أخرى وهي الطرز على السروج بخيوط الذهب والفضة، وذلك بالحرير، وتلقى سلع السراجين رواجا في كل الأسواق الجزائرية والتونسية، ونظرا لأهميتها فالمؤرخون يعتبرونها من أشرف المهن[33].

ولإنتاج الأدوات المستعملة يوميا كالسكاكين والفؤوس والقدور والشبابيك والسلاسل، وأدوات تسمير البغال والأحصنة والحمير، كانت صناعة الحدادة وما يلحق بهذه الصناعة تلحيم الأدوات المكسرة والمعطوبة وتذويب الرصاص، وكذلك النحاس، وتزدهر هذه الصناعة في قسنطينة وضواحيها، وتجلب المعادن الحديدية من منطقة بني سليمان في جرجرة التي تشتهر باستخراجها وتصفيتها.

إلى جانب صناعة الفخار التي كانت منتشرة نتيجة لتوفر المواد الأولية بكثرة وكذلك لقدم وعراقة هذه الحرفة، فهي تورث من الأب إلى الإبن، وبانتشارها في الحواضر شكلت فرعا من فوع نشاطتها الاقتصادية. ففي مدينة ندرومه نجد ثمانية مصانع لصناعة الفخار وثلاثة أفران لتجفيف القطع الصنوعة، واشتملت القطع الفخارية على أواني المطبخ حيث كان المصنع الواحد ينتج 50 قطعة في الأسبوع مع العلم أن الصانع كان لا يشتغل أيام الجمعة

---

[29]– القرمز: وهو مادة نباتية تستعمل في الصباغة تستخرج من حب نبات يغرس بناحية معسكر، و يباع في تونس. للاطلاع اكثر ينظر: الشويهد عبد الله بن محمد، **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107–1117 هـ/1695–1705 م)**، تحقيق و تقديم: ناصر سعيدوني، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006. ، ص 47.

[30]– نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص145.

[31]– غطاس عائشة، **الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر (1700–1830) مقاربة اجتماعية –اقتصادية**، منشورات ANEP، الجزائر، 2007م، ص 241.

[32]– المنور مروش، العملة، الاسعار والمداخيل، مرجع سابق، ص343-344.

[33]– Féraud Charles : « Les corporations de métiers », op. cit, p453.

والأحد وهناك مواسم لا يكون فيها الإنتاج كفصل الشتاء [34].

كما إختصت بعض المدن **بصناعة الصابون** كقلعة بني راشد وبوسعادة التي وجد بها الفرنسيون عند إحتلالهم لها 40 صانعا للصابون، كما عرفت هذه الصناعة بعض الجهات الجبلية كبلاد القبابل ونواحي تلمسان، وقد اختص سكان جرجرة بصنع نوع من الصابون الاسود الذي يحضرونه من نفايات الزيتون ورماد شجرة الدفلة.[35]

–الصناعات الغذائية: فإنها تتوزع على أفران الخبز، أو ما يعرف بالكوشة، وكانوا يحصلون على الدقيق من المطاحن التي تنقسم إلى نوعين : المطاحن الكبيرة [36]، والمطاحن الصغيرة في المنازل تستعملها النساء لرحي كميات قليلة من القمح بقدر الاستعمال اليومي، وأغلب المطاحن في الايالة تدار بواسطة القوة المائية، وتنصب على حواف الأودية والأنهار في بيوت خاصة بها، وقد سيطر على صناعة الخبز والرحي الحضر، وقد نافسهم في ذلك البايلك بملكه لبعض المطاحن وهي في الغالب مطاحن ومخازن للقمح والدقيق، وذلك من أجل التوفير الدائم للدقيق لتحضير الخبز لأفراد الحامية التركية وتوفير الخبز عند الحاجة للسكان[37]. وتجفيف الفواكه وتحضير المربى وتقطير ماء الورد، وهذه الصناعة إختصت بها بعض العائلات البلدية التي تسكن المدينة، حيث تجفف من أجل الاحتفاظ بها لمدة أطول، وعادة ما يكثر الإقبال على اقتناء هذه السلع المجففة لرائحتها الزكية وطعمها الشهي، ويضاف إلى هذه الصناعات الغذائية عصر الزيتون الذي يعتمد في معاصره على حجر الصوان الأملس، وتدار بالخيول والأحمرة والأحصنة، وارتبطت هذه العملية بمواسم جني الزيتون.

–الصناعات الحربية: هذا النوع من الصناعات محدود من حيث الانتشار تدعم جهد التسليح الذي يقوم به الأوجاق، خاصة فيما يتعلق بالبارود، البنادق والمدافع وتتواجد صناعة الاسلحة بالقرب من باب الواد فيما يعرف "**بدار النحاس**[38]" التي تضم فرنا واحدا متين البناء يذكر عقد مؤرخ في عام 1706م أن دار النحاس تشمل قالبا يصب فيه الحديد المذوب الذي يوضع في حفرة قبالة فتحة يسيلة منها، وتستعمل رافعة لإستخراج القطعة الحديدية الضخمة وفي الجهة الاخرى توجد القوالب و القنابل، وورشات حدادة وأفران تصنع فيها القذائف[39].

في أواخر القرن الثامن عشر كان أرباب العمل في دار النحاس "السباكين" إما فرنسيين أو إسبان. سنة

---

[34]– الواليش فتيحة ، الحياة الحضرية، مرجع سابق ، 62 .

[35]– شنتوف الطيب: **دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**،ترجمة: أذاينة خليل، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015م، ص 104

[36]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص72.

[37]– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص360.

[38]– ترتبطت دار النحاس مباشرة بالإيالة أنشأت في أوائل القرن الثامن عشر وتم ترميمها في 1775م وقت الداي محمد بن عثمان باشا.للاطلاع أكثر ينظر:

Tal Shuval: **La ville D'Alger vers la fin du XVIII siècle**,Popution et cadre urbain,CNRS EDITION,Paris,1998,p131

[39]– ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية ، مرجع سابق، ص270.

1775م، كان الفرنسي "فرنسوا دوبون" (François Dupont) هو المسؤول عنها، فيما صار أحد الإسبان المسؤول عنها 1808م، لدى وفاته لم يعين أحد في مكانه وتوقفت المؤسسة عن أي نشاط.[40] توفر دار النحاس العمل لمائة من النجارين، ويبدو أن العبيد هم الذين يعملون في هذه الدار.[41]

بالقرب من دار النحاس توجد **"دار البارود"** تستخدم هذه الدار ملح البارود والكبريت المستورد من أروبا، بالإضافة إلى الفحم ونبات الغار الوردي، ويستخرج ملح البارود من المغارات الطبيعية التي يتكون فيها،كما يطفح في كثير من الأماكن بالأطلس المتيجي ويستغل البايليك المنطقة الواقعة في سفح جبل عمال قرب دوار دار البارود. وبالرغم من الرقابة التي يمارسها البايليك على صناعة وتجارة الأسلحة والبارود، دأبت قبائل الأطلس المتيجي على تحضير البارود وصهر الحديد.[42]

–الأمانات الحرفية: إن محاولة دراسة الطوائف الحرفية وتنظيماتها تبدو صعبة، وذلك لندرة الوثائق الخاصة بهذه التنظيمات، إلا أن لقب **"الأمين"**، أشارت إليه أغلب وثائق المحاكم الشرعية، والمصادر فيشير ابن المفتي إلى مراقبة الموازين والمكاييل والأسواق لأمين الأمناء ويترأس كل طائفة أمين يتصرف باسم الباشا، وتم تنظيم كل هذا بإتفاق مشترك بين الأمناء وأعيان المدينة وأمين الأمناء.[43] وقد وردت أول أشارة إلى المنصب في "قانون على الأسواق" في الفصل "بعادة أسواق الدلالين" حيث جاء ذكره مع عدد من الموظفين والعسكريين والمدنيين وهم على التوالي الآياباشي[44] وكاهية البايليك والمحتسب: **"...اذ يخرج آياباشي وكاهية البايليك وامين الامناء والمحتسب..."**[45].

يشرف الأمناء على تنظيم الحياة الاقتصادية والمعاملات بين أفراد الحرف، فكانوا هم الوسطاء بين أصحاب المهنة والإدارة لاسيما أنهم يحظون في العادة بثقة منظورهم فقد كان لكل حرفة أمية يسهر على تطبيق القوانيين العرفية وإحترام جودة الإنتاج ومنع الغش، إضافة إلى حل المشاكل التي تطرأ في السوق بين الحرفيين وتنظيم عملية إرتقائهم. ويراقب الأمناء سائر المعاملات التجارية التي تتم بالأسواق الأسبوعية خاصة برحاب المدينة، وكان الأمناء في أغلبهم محظوظين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، لأنهم ينتمون إلى فئة الأعيان ويعتبرون من أصحاب الثروة والجاه وكانت لهم في غالب الأحيان صلة قوية بأصحاب النفوذ والقرار داخل مدينتهم لاسيما

---

[40]– شنتوف الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مرجع سابق، ص110

[41] –Tal Shuval, op. cit ,p132

[42]– ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، مرجع سابق، ص271.

[43]– ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تحقيق: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر،2009م، ص81

[44]– إحدى الرتب العسكرية السامية وتلي مباشرة رتبة أغا الجيش أو اغا الإنكشارية الذي يعد القائد الأعلى للقوات البرية، ويعتبر من الموظفين الذين يحضرون اجتماعات أمناء الحرف. للاطلاع أكثر ينطر: عبد الله بن محمد الشويهد: قانون الاسواق، مصدرسابق، ص43 .كذلك عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، مرجع سابق، ص165.

[45]– عبد الله بن محمد الشويهد، قانون الاسواق، مصدرسابق، ص 135.

القايد والخليفة[46].

إلا أن الرقيب على أمناء الحرف يعينه الباي ويعرف **"بأمين الأمناء"**، ويعرف في قسنطينة **"بقائد الدار"**، فهو يتصل بأمناء المهن ليتعرف على مشاكلهم ويلبي حاجياتهم عند الضرورة ويتفهم مطالبهم ويسعى لدى السلطات لإيجاد الحلول لها، وفي مقابل ذلك كان يتسلم من هؤلاء الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة كل شهرين، ف "أمين الحدادين" قدم 50 ريالا بوجو سنويا، أما "أمين السراجين" فكان يدفع 100 ريال بوجو سنويا[47].

وأغلب التجمعات الحرفية منظمة حسب الأهمية والنوعية، وهذه الحرف والمهن وبضاعاتها شكلت في مجملها سوقا تشبه إلى حد كبير أسواق المشرق العربي، وفي طراز عربي أصيل، ومن ذلك العطارون والسراجون والصباغون. ورغم أن هذه الطرق تتفرع إلى طرق صغيرة، إلا أنها تشكل في مجملها سوقا تجارية كبيرة[48]. أما مهام امين هذه الطوائف الحرفية اتجاه الصناع فهي:

1 - تأمين المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم من المدن والأرياف، وفي بعض الأحيان تلجأ إلى الاستيراد من أوروبا.

2 - تشرف الأمانات على تحديد كميات الإنتاج الخاصة بكل حرفة وتحديد أسعارها.

3 - يشرف الأمين على عزل أعضاء من الحرفة وتعيين آخرين لممارستها.

4 - يلتزم أمناء الحرف بتقديم ما تحتاجه الحامية التركية من مصنوعات بدون مقابل[49].

3-التجارة والتجار في الايالة:

إن أولوية التجار في التسلسل الهرمي في المناطق الحضرية في القرن 17، تعكس المشاركة في السباق نحو المنتوجات القادمة من البحر والمناطق النائية. تبدو أكثر نفاذا في الجزائر في القرن 18. حيث نشهد في ذلك القرن السباق البحري لم يعد في ذروته، والمبيعات من الغنائم قلت، وهذا أثر على التجارة، إلى جانب تجارة المنتجات الزراعية، التي إحتكرتها الدولة، وتفسيره يكمن في نشاط التجارة الداخلية، ولا سيما في المنتجات مثل اللوحات والأقمشة وشرائط الحرير، فضلا عن قدرة التجار على إيجاد وإستخدام "الشبكة التنظيمية التي في قبضة باي " وفي "جرأة التجار الذين تبادلوا السلع في الأماكن الأكثر تنوعا وفي بلدان متعددة"، على الرغم من أن مستوى

---

[46]- إبراهيم السعداوي، "الإدارة والسلطة والجباية بقيادة القيروان في العهد العثماني الأول"، **أعمال مهداة الي محمد الهادي الشريف، مسار مؤرخ وتجربة تأريخية**، اشراف: عبد الحميد هنية، مخبر دراسات مغاربية، مركز النشر الجامعي، 2008م، ص51.

[47]- أحمد سيساوي، النظام الإداري لبايلك الشرق، مرجع سابق، ص127.

[48]- Raymond, André : **Grandes villes arabes à l'époque Ottomane**, La bibliothèque Arabe, Sindbad, Paris, 1985, P242.

[49]-محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص60.

النشاط التجاري، بقي متواضعا. سيادة التجارة على الحرفي له ما يبرره أيضا من انخفاض الانتاجية لهذه الأخيرة. ففي الواقع، يستغرق الإنتاج الحرفي وقتا، فالطاقة المستخدمة في ورش العمل هي الإنسان، وتقنيات الإنتاج تقليدية، والأدوات قديمة وبدائية[50].

-الضرائب في مدن وأرياف الإيالة:

تعتبر الضرائب من أهم مورد الخزينة، تفرض على كامل سكان الإيالة في المدن والأرياف، وفقا لمعايير أولها ملكية الأرض ثم علاقتهم بالسلطة، فما هي أهم الضرائب المفروضة على سكان الإيالة؟

1-موارد سكان الأرياف: تشكل ضرائب الريف ورسوم المدن مصادر دخل قارة للجهاز الإداري بالجزائر العثمانية، وهي تصنف إلى ضرائب تؤخذ على القطاع الريفي ورسوما تمس نشاطات الحياة الاقتصادية في المدن وما يتصل بها من حقوق تتعلق بالتبادل الداخلي والخارجي أما الصنف الأول من مصادر الدخل فيأتي أساسا من الإنتاج الفلاحي للريف ولهذا أصبح من الممكن معالجة الضرائب ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة، أو أملاك بايليك، أو أراضي عرش، أو مناطق مستعصية على نفوذ البايليك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن مركز وطبيعة سكانها الرحل وشبه الرحل[51].

-الضرائب على أراضي الملك: إن أراضي الملك هي التي تعرف بأراضي الخواص، والتي يمكن أن تنتقل إلى الأشخاص عن طريق البيع، أو تقسيم الإرث. وقد كانت منتشرة في البياليك، ولاسيما في فحوص المدن، حيث كان يستغلها سكان المدن، وموظفي البايلك وهذا ما نجده في أحواز تلمسان، ومعسكر، ومستغانم، ومازونة، ووهران بعد استرجاعها.

1-العشور: ضريبة شرعية مباشرة تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايليك الفعلية، والعشور نظريا حسب ما يفهم من لفظة لا يتجاوز أخذ البايليك لعشر المحاصيل الزراعية، غير أنه في الواقع مخالف لذلك، فهو يطبق حسب الأعراف المعمول بها آنذك والمعتمدة أساسا في تقديراتها على مبدأ "الزويجة" أو الجابدة[52] التي يملكها الفلاح، بغض النظر عن كمية الحصاد الحقيقية. وهي نفس الطريقة التي كان العثمانيون يستعملونها لتقدير الضريبة ويطلق عليها اسم "جفت" الذي يقصد به في اللغة التركية زوج[53].

---

[50] -Tal Shuval,op.cit, p 140-141

[51]- ناصر الدين سعيدوني، **الملكية والجباية في الجزائر، أثناء العهد العثماني**، دط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م،ص123.

[52] - وهي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن ان يقوم بحرثها ثوران، وهي تقدر بثماني إلى عشرة هكتارات حسب طبيعة الارض، فبهذا الاعتبار تحدد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور على الاراضي الزراعية مبدئيا بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة. للاطلاع أكثر ينظر: المرجع نفسه،ص125

[53]- الواضح من استخدام الاسماء الثلاثة: زويجة وجابدة وجفت إنها تحمل مدلولا واحد ويمكن أن يحل إحداهما محل الأخر ومن المرجح أن يكون اسم الجابدة في الجزائر هو نفسه جفت العثماني بلفظ محور. للاطلاع أكثر ينظر:خليفة حماش: العلاقات بين الجزائر والباب العالي، مرجع سابق،ص87.

يمكن أن نضيف ضريبة: **"حق الخدمة "**، التي كان قايد العشور، وفي مقابل أدائه لمهامه الجبائية يقتطع مبلغا لنفسه، أو ضريبة خاصة به.[54] فضريبة العشر تدفع عينا، يستهلك قسما من إيراداتها الجيش المكلف بجمعها والعمال الذين يقومون بتحصيلها.[55]

2–الزكاة: تقتطع الزكاة عينا، وبصفة نسبية من المزكين وتؤدى على الإبل، والبقر والضأن، والماعز. وتتم وفقا للشريعة الإسلامية، بحيث أنه لا زكاة من الإبل في أقل من خمسة ففيها شاة، إلى 25 ففيها جمل، ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين، أما زكاة الغنم فحتى تبلغ أربعين شاة. أما الخيول والبغال، والحمير فقد كانت خارجة عن هذه الضريبة. ولقد كانت الزكاة تحصل أيضا على الصوف، والزبدة، والعسل، والشمع، وغيرها بقيمة 3 % من القيمة، مثل ثلاث جزات من الصوف عن كل مائة جزة. وكانت ترتفع أحيانا لما يكون البايلك في حاجة إلى المال، وذلك من خلال عدد المواشي وغيرها[56].

–الضرائب على الأراضي المشاعة: لقد كان العثمانيون يقومون بالاستيلاء على أجزاء من أراضي القبائل[57] التي ترفض دفع المطالب المخزنية، ويمنحونها للقبائل التي تتحمل إيجارها، ودفع الخراج المتفق عليه، أو تمنح لفائدة قبائل المخزن، أو موظفي البايلك. وهذا ما نجده مثلا: في أراضي سهل السمار بنواحي القلعة في بايلك الغرب مثلا، في مساحة تقدر بحوالي 2000 هكتار، والتي صادرها الباي محمد الكبير من قبيلة المحال العاصية، بين واد هليل ومينة. وبين سنتي 1210هـ – 1795 م . 1220 هـ – 1805م، كان البايات يستغلونها عن طريق التفضيل بين العائلات التركية المقيمة في القلعة. ولقد كان امتياز هذه الأراضي غير دائم، وإنما يتعاقد عليه[58].

–الضرائب على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ البايليك:

تفرض على المناطق الجبلية كبلاد القبائل، عوضا عن العشور تسدد نقدا أو عينا وتعرف هذه الضرئب باسماء عدة هي: الغرامة، اللزمة، المعونة والخطية.

1–الغرامة: تفرض الغرامة في الهضاب العليا والواحات، عن طريق الزويجة أما العشائر التي تعتمد في حياتها على الرعي والإنتاج مثل: الحنانشة وأولاد يحي بن طالب والنمامشة بباياليك الشرق، وأولاد مختار بباياليك التيطري فتفرض على القبائل التي كانت تمارس نوعا بسيطا من الزراعة الغرامة مرة واحدة. اعتمادا على معلومات بسيطة لاتستند إلى أي إحصاء، لأن القايد بمساعدة شيوخ الدوايرر يقوم بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام، في أوائل الربيع لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو جمال أو زبدة أو عسل أو صوف.[59] وتفرض كذلك على القبائل الممتنعة التي تريد دخول الأسواق.

---

[54]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، مرجع سابق، ص168

[55]– لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر، مرجع سابق،ص 62

[56]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، مرجع سابق، ص169

[57]– الأراضي الخاصة بالقبائل كانت تدعى في بايلك الغرب بـ: " السبيقة "، وهي ما يعرف بأراضي العرش في بعض الجهات.

[58]– المرجع نفسه، ص174.

[59]– ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، مرجع سابق،ص 133

2–اللزمة:ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا، من القبائل النائية جنوب البياليك، أو من القبائل المقيمة في المنطق الوعرة، أو من القبائل التي كانت تسكن في أقصى الحدود المغربية والتونسية. وكانت اللزمة تجمع من قبل شيوخ القبائل، وتسلم للبايلك للمساهمة في موارد هذا الأخير، وللنفقة على الجيش في الأرياف. تختلف وفقا للمناطق والنواحي، فكانت قبائل اليعقوبية في بايلك الغرب تدفع إلى الباي عن طريق الآغاوات، لزمة تتكون من العبيد من الجنسين، والصوف، والمواشي، والسجاد، والجلد الفيلالي المستعمل في السروج، والأجمة وغيره، والجمال، ولزمة نقدية. وكان يستخلص من القبائل المجاورة لتلمسان لزمة عن طريق قائدي البلد والجبل، فرعية الأول كانت تدفع لزمة نقدية، و12 حصانا من نفس الفصيلة: " متاع الهوير"، و 04 خيول قادة. وكانت قبائل بني سنوس، وبني صمويل، وبني ورنيد تدفع كميات مهمة من الظفائر المنسوجة للخيول[60].

3–الخطية:تفرض على أفراد القبائل بصفة فردية، أو جماعية عند ارتكاب مخالفات، أو عند عصيان أو اقتراف جرائم ضد القياد، والشيوخ، ووقوع أعمال القتل، والتعدي على الملكيات، أو التورط في السرقات، وغيرها من الأعمال التي تستحق العقوبة في نظر الشرع. وهي العقوبة المفروضة على كل من خلف القواعد سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي والخطية تصدر عن:

1 . تصدر الخطية عن العامل أو القايد وهو ممثل السلطة ، فضلا عن بقية المسئولين كالباي .

2 . لا توجد قاعدة أو عرف المخالفات التي يوظف على مرتكبيها عقاب مالي وهو ما يبين اعتباطية الردع المالي ومدى خطورته على الأهالي [61] .

3 . لا تقدر الخطية عادة حسب نوعية التهمة وإنما حسب القدرة الدفوعية للمخطي وبالتالي حسب وضعيته الاجتماعية ولهذه العلاقة بين تقدير العقاب وقدرة المتهم على الدفع دلالات هي أن تبعية الأهالي للسلطة المركزية وخضوعهم لها إنما يقاس خاصة بتسديد الضرائب المالية والعينية على ممتلكاتهم ، ولا على رقابهم ولا ترمي السلطة إلى القضاء على المخالفة كظاهرة اجتماعية فحسب وإنما ترمي إلى القضاء عليها كظاهرة خطيرة على وجودها[62].

تفرض الخطية كذلك على الأشخاص ومن ذلك يشير أحمد باي في رسالة إلى حسين داي مؤرخة في 07 ربيع الأول 1241هـ بقوله: **"أعلمكم أعلا الله مزركم وشرف مجدكم ... أن 1700 ريال التي استخلصنها من خطية ابن قارة فلقد كان عزمنا على إرسالها لسيادتكم صحبة الدنوش فالحتنا الضرورة إلى التكميل بها فما خصنا من لوازم الدار الكريمة "**[63]

---

[60]– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، مرجع سابق، ص175.

[61]– جمال ابن طاهر، **الفساد وردعه الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية(1705–1840)**، تقديم: محمد الهادي الشريف، دط، منشورات كلية الاداب منوبة، تونس، 1995م، ص 102

[62]– المرجع نفسه، ص 103 .

[63]– المجموعة 1642الوثيقة 08، المكتبة الوطنية الحامة.

4-لزمة البياشي أو البينباشي: كان البايات يبعثون آخر كل شهر قدرا معينا من المال إلى الداي، فسمي هذا القدر بمال البياشي. وهذا ما ذكره ابن هطال عن محمد الكبير لما نزل بالبيضاء: "وردت عليه مكاتيب من الجزائر، وهي أجوبة عن مكاتيب البياشي، فكان من جملة ما استفيد منها، أن بعض أهل دائرة سيدنا الباشا نصره الله، بعث فرسا أنثى من عتاق الخيل، محبة ورغبة في سيدنا"[64]. في الوقت الذي بعث فيه اللزمة قدم له الغرابه بخيلهم التي اشترطها عليهم فقبلها منهم وأمرهم أن يأتوا له بخمسمائة جمل كلها جيدة قوية على الحمل فقبللوا ذلك وطلبوا الأمان فأمنهم[65].

5-المعونة: نوع من الضرائب التي كانت تفرض على قبائل الرعية، بهدف تموين المحلة في الأرياف، أو لسد نفقات الموظفين، وكانت تستخلص عينا، وفي حالات نادرة تحصل نقدا والمعونة تؤخذ من السكان لتزويد الجيش، فكانت تأخذ الجمال، والخيول والبغال، والحمير الضرورية، والأبقار، والخرفان، والزيت، وكانت تؤخذ عادة كل ستة أشهر. كما كانت المعونة تضرب على المناطق الزراعية المتقلبة، التي لم يستعمل فيها مبدأ السكة أو الزوجية.[66]

6-المصادرات: تلجأ السلطة إلى عمليات المصادرة والعزل من المناصب للحصول على الثروات و الأموال عند اشتداد الضائقة المالية أو للحد من نفوذ الموظفين أو لمعاقبة البايات أو عند تعرض الدايات لاعتقالات. وعن ضخامة الثروات المصادرة وكثرة حوادث التغريم اورد ناصر الدين سعيدوني بعض منها: مصادرة وتغريم كاتب باي التيطري إبراهيم بورصالي ، ومصادرة ثروات عصمان باي وهران المكونة من سفينة تقل الأثاث والتحف وقافلة تضم 39 جملا تحمل هدايا وأموالا وسلاحاً و30 حصانا و26 عبدا. وتغريم محمد شاوش صهر الوزناجي باي قسنطينة ب 3000 ريال و400 دينار و5000 محبوباً سنة 1797م[67].

2-عوائد سكان المدن:

إن أهم عوائد سكان المدن هو ما كان يعرف بـ: " ضيفة متاع دار السلطان " كانت تقدم لآغا النوبة، عن طريق شيخ البلد، بمناسبة تغيير الحامية. وقد كانت تدفع هذه الضريبة في الجزائر، بحسب أهمية المدن، ففي بايلك الغرب: بداية من 2000 إلى 05 آلاف ريال بوجو، وأحيانا أخرى ما بين 1500 إلى 3000 ريال. كما أن كل مدينة لا يوجد فيها نوبة، كان يفرض على سكانها إضافة إلى الضرائب الأخرى، ضريبة تدعى بـ: " ضيفة متاع دار الباي "، والتي كانت تختلف من مدينة إلى أخرى[68].

---

[64]- أحمد بن هطال التلمساني: رحلة محمد الكبير، مصدر سابق، ص39.

[65]- المصدر نفسه، ص39

[66]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، مرجع سابق، ص 181

[67]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ، مرجع سابق ، ص ص 111 ، 112 .

[68]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، مرجع سابق، ص186.

–الفوائد المترتبة على أنظمة التبادل التجاري:وهذه الرسوم هي شكل من أشكال الضرائب المستحدثة، والتي كانت تفرض على كل المنتجات الفلاحية، التي تدخل إلى الأسواق من الريف، وتحدد بقيمة نقدية على البضائع، أو كميات من تلك البضائع، ويتم تحصيلها من قبل قائد السوق، أو خوجة الرحبة. كانت القبائل، خاضعة لرسم مثبت على شراء القمح، وقدره 01 دورو إسباني عن محمولة جمل واحد، إضافة إلى حق المكس. وحق العسة يتم دفعها تتمثل في الخرفان، و الجمال، والبرانس، والحياك، والسجاد، والجلال، والغزلان، وريش النعام، والتي كان يأخذها البايلك، ثم يحدد أسعارها ليعيد بيعها. وبعد تحرير وهران تم إجبار هذه القبائل على حمل منتجاتها إلى وهران، وتقديم رسم كحق عبورها، على شكل هدية تقدر قيمتها بـ: 30 ألف بوجو.[69]

3–ضرائب إضافية أو استثنائية:

وفي هذا المقام لابد أن نشير إلى بعض الإضافية التى تفرض على قبائل الرعية وتؤخذ عنوة من القبائل الممتنعة أو المستقلة وذلك بالجوء إلى الحملات العسكرية واستعمال قبائل المخزن وأهمها:

–حقوق التولية:من الضرائب السنوية التي كان يدفعها مختلف الموظفين، من شيوخ وقياد وغيرهم في المدن، والأرياف إلى الباي عند زيارتهم لمقر البايلك، مقابل تثبيتهم في مناصبهم، أو تجديد عهدتهم، وحصولهم على خلعة التولية. وتدعى هذه الضريبة بـ: "حق البرنوس[70]، أو "القندورة"، الذى يدفعه القائد أو شيخ القبيلة عند توليه منصبه للباى وهو بدوره يخبر أفراد قبيلته بالمساهمة بتغطية نفقات هذه الضريبة التي هي في الواقع حقوق إلتزام أو إسناد المناصب ، وقد جرت العادة على أن يطلب من أفراد القبيلة تقديم مساهمتهم التي كانت تعرف بحق الفرح، وهي ريال بسيطة واحدا عن كل أسرة أو خيمة أو دوار عند صدور قرار التعيين أو الإبقاء للشيخ أو القائد وذلك كتعبير عن سرورهم وإبتهاجهم، مع تخصيص مقدار معينلحامل الخبر أو المرسل وهذه المبغ يعرف "بحق البشارة" وعادة ما يتسارع أفراد القبيلة بتقديم ماطلب منهم لأن التقاعس عن دفع حق البرنوس يجر عليهم غضب القائد[71].

– الفرس أو خيل الرعية:وتعتبر الفرس هدية خاصة، يتعامل بها الجميع كهدية مثلى، يهديها كل واحد إلى الآخر، وهذا ما نجده في بعض الوثائق، حيث أن الباي كان يقدمها في وقت الدنوش. تدعى باسم: **"باشكاش"**،

---

[69]– وقد كانت كل القوافل التي تدخل مدينة الجزائر والخارجة منها، تدفع ضريبة محددة، فإذا جاءت قافلة من تلمسان مثلا: كانت تدفع دينارين على كل حمل عند مدخل باب عزون. بينما القوافل الخارجة من مدينة الجزائر، فكانت تدفع خمسين درهما للحمل، هذا النسبة للمواد العطرية. أما إذا كان الحمل من البلغ، فإن أصحابها كانوا يدفعون ثمانية وخمسين درهما. أما في قسنطينة، فكان والد الشيخ العالم أبي حفص عمر الوزان قائد الباب بمدينة قسنطينة، يستخلص الضرائب من القوافل التجارية. للاطلاع أكثر ينطر: عبد الكريم الفكون، منشور الهدايا في كشف حال من إدعى العلم والولاية، مصدر سابق، ص35.

[70]– يعرف كذلك باسم المشيخ ويتراوح مقداره حسب أهمية الوظيفة ومكانة الموظف فهو ريال بوجو بسيطة بالنسبة للشيخ واثنين ريال بوجو بالنسبة للقائد بالإضافة إلى حصان يشارك تقديمه للشخ أو القائد كل أفراد القبيلة بهذه المناسبة لأن العادة جرت على أن يقدم القائد مع حق البرنوس حصانا للباى. للاطلاع أكثر ينظر: فلة القشاعى، النظام الضريبي، مرجع سابق، ص71–72.

[71]– المرجع نقسه، ص71.

فمن خلال رسالة بعثها حسن باي وهران إلى إبراهيم وكيل الحرج في أوائل محرم سنة 1242 هـ- 1826م[72]، يشير إلى أنه أرسل للداي باشكاش عاشوراء، وأنه أرسل إلى وكيل الحرج ولداره وأولاده أيضا هذا الباشكاش.[73] وهناك رسالة أخرى من نفس الباي إلى وكيل الحرج، تشير إلى إرساله لباشكاش عيد الأضحى إلى الداي، ووكيل الحرج وأهله وأولاده.[74] وكانت هذه الضريبة تدخل عموما ضمن العوائد، التي كان يرسلها البايات في "البيرمين" (العيد الصغير، والعيد الكبير)، وفي يوم عاشوراء، والمولد النبوي الشريف، إلى الداي ووزرائه وكتابه وجميع خدامه.[75]

المحاضرة الحادي عشر:

العملات المتداولة في الجزائر العثمانية:

من الواضح أنّ النقود في الجزائر خلال العهد العثماني تمثل أداة للمبادلة، فهي تلعب دور الوساطة في مبادلات السلع، وهذا مستمد من طبيعة النقود في كونها مقبولة قبولا عاما من الأفراد القادمين إلى الأسواق، كما أنها في نظر الحاكم الشرعي الوسيلة المناسبة لتسوية المبادلات والديون، لذلك يطلق عليها اسم **"القوة الشرائية"**[76]، وهذا ما جعلها إحدى الركائز الأساسية في تحديد قيمة السلع، كما أنّها تسهل عملية القروض، وعمليات التبادل الآنية. بالإضافة إلى أنّ النقود تمثل إحدى وسائل الإدخار، فهي أكثر الأموال سهولة في التخزين، وهذا ما يجعلنا نستنتج أنّ النقود تشكل إحدى مكونات الثروة التي تعبر عن الموجودات الحقيقية المادية كالعقارات والثروة الموجودة في شكل نقود، كما تسمى الثروة المالية.

1-العملات المحلية: النظام النقدي الجزائري يرتكز على معدنين هما الذهب والفضة، وكل معدن له مميزاته، وغالبا ما يستورد الذهب من السودان إلى جانب المصادر الاقتصادية كالغنائم و النهب والتغريم[77]، وتتم عملية ضرب السكة بإشراف "أمين السكة"[78]. تنوعت العملات المضروبة بالجزائر[79]، والتي تداولها الناس في تعاملاتهم

---

[72]- المجموعة 1903، الوثيقة 73.المكتبة الوطنية الحامة.

[73]- المجموعة 3206، ملف 01، الوثيقة09 المكتبة الوطنية الحامة.

[74]- المجموعة نفسها، ملف 01، الوثيقة37 المكتبة الوطنية الحامة.

[75]- أحمد الشريف الزهار، مذكرات، مصدر سابق، ص47.

[76]- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دط، دار الزهران، عمان، 1999، ص314.

[77]- المنور مروش، العملة والاسعار و المداخيل، مرجع سابق، ص31

[78]- أمين السكة: يشرف أمين السكة على موظفين دار السكة الذين كان عددهم24 كلهم يهود، وصاحب الطبع (الختم). للاطلاع أكثر ينظر: كسال، درياس يمينة، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص66 -67.

[79]- عرفت الممارسات المالية في الجزائر خلال القرن الثامن عشر اتباع النقود الذهبية المسكوكة في الجزائر المقاييس السائدة في الامبراطورية بطريقة أو بأخرى أما في الفضة، فقد كان هناك تحول، في أوائل القرن نحو النقود الكبيرة، كما تم إصدار كميات كبيرة من النقود الذهبية في الجزائر خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كما تواصل ضرب السلطاني الكبير. للاطلاع أكثر ينظر: شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الاسلامي، طرابلس، ليبيا،2005م، ص332.

المالية.

ريال[80] صغير الضرب: أو ما يعرف بـ"ريال بوجو"[81]، وهو قطعة صغيرة من الفضة، وقد ظهرت أول مرة في سجل التشريفات سنة (1735م)، وهناك من أرجع تواجده إلى سنة (1661م)، وضرب البوجو بـ(10غ) في القرن (19م)، وبذلك تكون فكرة البوجو بدائية في التكوين والتداول، ولكن أكثر إستعماله في القرن (19)[82]. وهذا النوع من الريال (ريال صغير الضرب) لم يكن شائع الإستعمال لدى سكان ، فهو يعتبر من النقود الفضية البسيطة، ولهذه العملة أجزاؤها منها ربع الريال، ثمن الريال، نصف الريال، وهذا ما أكده الشريف الزهار بقوله: «أما قطعة دورو الفضة، فقد أمر بصنع أنصاف لها وأسمى النصف ريال بوجو (بجه)، كما صنع أرباعا لها...»[83].

ريال كبير الضرب: ويسمى بضعف الريال بوجو أو زوج بوجو أو البوجو المضاعف، ويسميه الأوربيون بـ"بياستر الجزائر"[84]، ويطلق عليه العرب إسم دورو الجزائر.

وهناك عملات أخرى منها المحبوب والسلطاني، العملات الذهبية كانت لا تستخدم في التبادلات اليومية، بل كانت يحتفظ بها للإدخار وللحفاظ على الثروة الذهبية، ولم تكن هذه العملة في حوزة عامة الناس، بل كانت بحوزة الأثرياء وأعيان المدينة، لذا لم يتعدّ إستخدامها عقود الوصايا والهبات، كما أنها لم تلق الإقبال على التعامل بها لإرتفاع قيمتها، في حين لقيت النقود الفضية الإقبال على التعامل بها لتوفرها وشيوعها بين العامة.

إلى جانب النقود الذهبية والفضية، نجد النقود النحاسية كذلك التي برزت في الوثائق مثل نقود تفيد في العمليات الحسابية، ونجد على رأسها الخروبة[85] التي ظهرت خاصة في عقود البيع والشراء، كما ظهر في بعض العقود لفظ (قراريع وإسبرطا)، والتي لا ندري إن كان يقصد بها عملة محلية أو أجنبية، مع أنه يرد في المصادر والمراجع أنّ الإسبرطة تعني "الإسبرشيك"، أي الدرهم الزياني الذي يذكره نوشي[86]. السؤال المطروح اين تضرب النقود في الإيالة؟

---

[80]– الريال: عملة سادت في أغلب بلدان البحر المتوسط وبلدان المشرق العربي، وأول من أدخل هذه التسمية للأسواق هم الأسبان، واختلفت أنواعه فمنها ريال أبو طاقة (Pataque Chique) وإختلفت أنواعه، فمنها الريال بومدفع، والريال سينكو، وريال المجري والريال روسي...إلخ وللريال ضعفه وأجزاءه. للاطلاع أكثر ينظر: المرجع نفسه، ص243.

[81]– أبو القاسم سعد الله، "سجل المحكمة المدية أواخر العهد العثماني (1821-1839م)"، **مجلة الثقافة**، ع81، الجزائر، 1984، ص164.

[82]– ورد في الوثائق الجزائرية ذكر "ريال صحيح ضرب الكفرة" أو "ريال صحيح ضرب الروم" فهذه العبارات كانت تطلق علي الريال الثماني الاسباني، لأن القرش المسكوك في المكسيك أو اشبيلية هو بالاساس متكون من 08 ريالات وله أنصاف وأرباع واثمان. للاطلاع أكثر ينظر: المنور مروش، العملة، الاسعار والمداخل، مرجع سابق، ص51-52

[83]– أحمد شريف الزهار، مذكرات، مصدر سابق، ص107.

[84]– المنور مروش، العملة، الاسعار والمداخل، مرجع سابق، ص49.

[85]–الخروبة: المقصود بها أصلا حبة الخروب، ويقدر وزنها وزن 3 حبات من حبة القمح، ولفظ القيراط باليونانية يعني خروبة، وقد أثبت العلماء أنّ وزن الخروبة يساوي تماما وزن القيراط. ينظر: حسين محمود الشافعي، **النقود بين القديم والحديث**، دط، دار المعارف، القاهرة، 1983.

[86] -Nouschi (A) , op. cit, p121.

2–دار السكة: كان على رأس دار السكة أمين وعدد كبير من الموظفين نذكر من بينهم صاحب الطابع، وراقم الطابع، والعمال التقنيون أو الحرفيون. والموظفوا المكلفين بمهمة صك العملة، يمنعون من تداولها واخراجها، وإلا فجزاء من يفعل ذلك الإعدام بمعنى الحفاظ على مالية البلاد من النقود المزورة، والحيلولة دون ذلك وكذا المحافظة على اسرارها وغيرها. مما يدل على صرامة الإدارة العثمانية على ميزانية البلاد واقتصادها وسياستهم في الجوانب المالية[87].

–أمين السكة: يعين أمين السكة من قبل الداي وأطلق عليه بعض الكتاب لفظة المدير وهو المسؤول السامي في دار الضرب، ويشترط فيه أن يكون أمينا إذ معرفة دقيقة بالمهنة خاصة ما يتعلق بالمعادن والأختام، ونوعية الخطوط ومراقبة الأوزان بل يمكن القول أن مهامه تتلخص في الإشراف على هذه المؤسسة من الناحيتين الإدارية والفنية، ومن خلال التسميات التي اطلقت عليه كالناظر أو المشرف نستنتج أنه كان يراقب ويشرف على العمليات التي تجري في دار الضرب[88]. كما يكلفه الخزناجي بتقدير المجوهرات بعد وزنها وفحصها[89].

–صاحب الطابع: يسمى كذلك بصاحب الخاتم، ويتضح من أسمه أنه يحتفظ بقوالب السكة ويقوم بالختم على القطع النقدية عند صبها أو تقطيعها[90]. وينقش القوالب التي يشتغل بها **"راقم الطابع"** ويطلق عليه كذلك "راقم الخاتم"، وهو الشخص الذي يقوم بنقش الأشكال المستديرة بقطعتي القالب والتي تحتوي كل منها على كتابات وزخارف متنوعة، ولا يجوز له نقش أي نص إلا بأمر من الداي[91].

–العمال التقنيون: يختارون من طائفة اليهود[92] ويبلغ عددهم أربع وعشرون عاملا، وفي هذا الصدد يقول وليام شالر: "والحكومة لا توظف سوى اليهود لصك النقود"[93] وتتمثل مهمتهم في الناحية التقنية أي صهر المعادن الخالية من الشوائب وخلطها بمقادير معينة، ومهنم إثنان يطلق عليهم اسم مساعدين أمين السكة ويعرفون ب:**"العيار"** و**"الوزان"**[94]، فالأول يشرف على سبيكة النقود قبل تحويلها إلى مسكوكات والثاني القائم على عمليات الوزن.[95]

---

[87]– توفيق دحماني، دراسة في عهد الامان، مرجع سابق، ص37.

[88]– يمينة درياس، السكة الجزائرية، مرجع سابق، ص 61–62.

[89]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص165.

[90]– يمينة درياس، السكة الجزائرية، مرجع سابق، ص 66

[91]– المرجع نفسه، ص64.

[92]– مارس اليهود جميع فروع التجارة واحتكروا السمسرة والصيرفة واحتكروا صناعة الذهب والفضة، ومن بين المجالات التي كانت مقصورة عليهم صك النقود.للاطلاع أكثر ينظر: عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، مرجع سابق، ص246.

[93]– وليام شالر، مذكرات، مصدر سابق، ص89.

[94]– يخضع كل من العيار والوزان لإوامر الخزناجي. للاطلاع أكثر ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص165.

[95]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص26.

ويضاف إلى مهام هؤلاء العمال اليهود مراقبة العملة التي تصلهم من طرف الباعة أو وكلاء الدولة، وتتم هذه العملية عن طريق الوزن أو حك القطعتين النقديتين ببعضهما، وعلى كل حال فإنهم ماهرون في هذا الجانب لذلك أسندت لهم هذه المهنة الحساسة[96].

3-العملات العربية والأوربية:

عرفت أسواق التعامل المالي في ايالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر النقود التونسية، المغربية، وكذلك الاسبانية والفرنسية، أول العملات العربية الريال التونسي[97]،وهذا راجع إلى علاقات الجوار التي تجمع بين تونس وقسنطينة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع إنتشار هذه العملة إلى القوافل التجارية بين قسنطينة وتونس من جهة. وكان لاستيلاء الجيش الجزائري على ودائع تونس سنة (1755م)، وفرضه ضريبة سنوية على إيالة تونس إحدى عوامل توفر النقود التونسية بالبلاد الجزائرية من جهة أخرى[98].

وبمرور الوقت، أصبحت لهذه العملة مكانة، في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر ارتفعت العملة التونسية في أوساط التجار، بالنسبة للعملات المستعملة في بايلك الشرق، إذ بلغت قوتها الشرائية في قسنطينة (85%)، بينما قيمتها في الحقيقة لم تتجاوز (60%)[99].

أما العملات الأوروبية فهي موجودة بسبب تواجد الشركات الفرنسية في الشرق الجزائري،كذلك الإتاوات والهدايا التي كانت تفرضها الجزائر على الدول الأوروبية مقابل الإبحار في المتوسط وحماية سفنها[100]، وأهم العملات الأوروبية المتداولة في الجزائر العملات الإسبانية منها: الدبلون، الدوكة وأغلب الوثائق تشير إلى أن تعاملات الفرنسيين[101] مع البايليك كانت تتم بالبياستر الاسباني[102]. أثبتت بعض الكتابات التاريخية أنّ المبادلات بين الجزائريين والفرنسيين في الحصن الفرنسي كانت تتم بالفرنك، كما حاولت الشركات الفرنسية إدخال

---

[96]- يمينة درياس، السكة الجزائرية، مرجع سابق، ص67.

[97]- ظهر الريال التونسي في أسواق العملة منذ الربع الأول من القرن السابع عشر، وظل يقتبس من الريال الإسباني أكثر من قرن، ولم يتخلص من التباعية للريال الإسباني إلا بعد ما تمكنت تونس من سك الربع الريال سنة 1725 بنسبة 65 % من الفضة. للاطلاع أكثر ينظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص192.

[98]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص198.

[99]-Nouschi (A), op.cit, p121.

[100]- دفعت إسبانيا ما قمته 180000 فرنك بعد إبرامها الهدنة مع الجزائر سنة 1785م وإنسحابها من وهران وقدمت البرتغال سنة 1810م 698337 دولار إسباني. للإطلاع أكثر ينظر: عبد القادر فكاير: الغزو الإسباني للسواحل الجزارية وأثاره، مرجع سابق، ص 261.

[101]- شكلت شركة رأس وطبرقة من أهم نقاط توريد النقود الفضية الاسبانية –ريال اشبيلي أو مكسيكي في أول الامر أو ريالات مقطوعة فيما بعد- ويمكن أن نعتبر هذا أحد أسباب رواج العملات الأروبية في الإيالة. للاطلاع أكثر ينظر: قدور عبد المجيد، "النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"، **مجلة العلوم الانسانية**، ع28، قسنطينة، 2007م، ص277

[102]- تعاملت الجزائر مع الشركات التجارية الأروبية، وعلى رأسها الشركة الملكية الافريقية التي أدخلت أنواعا مختلفة من النقود خاصة القرش المكسيكي piastre. للاطلاع أكثر ينظر: عبد القادر فكاير، الغزو الإسباني للسواحل الجزارية وأثاره، مرجع سابق، ص 260.

العملات الورقية[103] التي لم تلق رواجا بين الأهالي لإعتبارات منها إنعدام الثقة في مثل هذا التعامل، كما أن التجار الجزائريين في ذلك الوقت لا يؤمنون إلا بالملموس وهذا لا ينفي التعامل في بعض الأحيان عن طريق الحوالات المالي.

المحاضرة الثانية عشر:

العوامل المؤثرة في اقتصاد الإيالة:

1-الشركات الفرنسية: في1561م تمكنا تاجران من مرسيليا هما: ليش Thomas Linche وديدرو Carlin Didire من الحصول على امتياز صيد المرجان وتأسيس محل تجاري عرف باسم "باستيون فرنسا"، وتكوين فيما بعد شركة لغرض صيد المرجان من قبل صانصون Sanson واستغلال الباستيون في 1628م[104]. هذه الامتيازات التي منحت لفرنسا في الشرق الجزائري، كانت في البداية مربوطة بشرط عدم الاتجار بالمواد المحضورة[105]. وبرغم من عرقلة نشاط التجار الجزائريين في مرسيليا بصفتها أهم الموانئ التي تتعامل معها الجزائر حيث فرضت ضرائب باهظة على التجار الأجانب فكانت كل سفينة تدخل ميناءها تدفع 20 بالمائة من قيمة حمولتها، استبدلت هذه الضريبة في أواخر القرن السابع عشر بضريبة أخرى: Le droit de tonnelage أما قيمة الضرائب التي تأخذ على السفن الفرنسية المتعاملة مع الموانئ المشرقية والمغربية لم تتعدي ثلاثة بالمائة سواء كانت البضائع فرنسية أو غيرها. إلى جانب أنواع أخري من الضرائب،كحق القنصلية والكوتيمو[106].

وفي القرن الثامن عشر[107] شرعت كل من السويد والولايات المتحدة وإسبانيا في إقامة علاقات مع الجزائر والتفاوض بشأن التبادل التجاري، وإذا كانت هذه المعاهدات بين القوات الدولية التي وفرتها حركة القرصنة وفرضتها فإن الحكومة الجزائرية غنمت من ذلك الاعتراف. فعرضت اللزمة التي كانت تدفعها بعض الدول للإيالة بالثروات الطائلة التي جلبتها للداي، ومقابل الأملاك بالقالة وتجارة الفرنسيين والإسبان والإنجليز ويهود ليفورن

---

[103]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص198.

[104]- صانصون تاجر فرنسي وقع معاهدة سلم وتجارة مع ديوان الجزائر بتاريخ 29 سبتمبر 1628م. وتعتبر هذه المعاهدة تتميما وتطويرا لترتيبات معاهدة 1619م، قتل صانصون نابليون في 11ماي 1633م أثناء الغارة التي دبرها ضد الجنويين الذين استقروا في طبرقة وكانوا ينافسونه في تجارته وفي صيد المرجان. للاطلاع أكثر ينظر:-ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص75.

- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص78.

[105]- منعوا من السلع كالنحاس، الصوف، الشمع، الزيوت والحبوب.للاطلاع أكثر ينظر:

Archives du Ministere des Affaire étrangères, op.cit, N° 85.

[106]-حق الوتيمو: فرضت هذه الضريبة من طرف الغرفة التجارية علي مختلف البضائع التي تصل الي مينائها، ونظر للشكاوي العديدة التي تقدم بها التجار إلغاها الملك لوس الثالث عشر. للاطلاع أكثر ينظر: عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1694م)**، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 1984-1985م، ص143.

[107]- يطلق علي هذه الفترة "حلقة الحبوب" أو بالأحرى "حلقة القمح" لأنه كان يعتبر المنتج الأساسي، ففي هذه عرف البلد استقرار نسبا للسلطة المركزية، تعاقب عشرة ديات بين 1700-1750م و04 فقط بين 1750 و1800م، كذلك الاستقرار النسبي للبايات الشرق والغرب. للاطلاع أكثر ينظر: شنتوف الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 75.

المقيمين بالجزائر والموانئ الأخرى كانت الدولة تربح من كراء الممتلكات والرخص ومراقبة الضرائب[108]. إن الإتاوة التي قدمتها الدول الأوروبية لم تكن متكافئة مع الأرباح التي تتحصل عليها المؤسسات الفرنسية أو البيوتات التجارية اليهودية.

-أهم الشركات الفرنسية:

-شركة هيلى:

بعد انقضاء عقد الإنجليز في 1694م[109] الذين استغلوا بموجبه القالة منذ 1684م تحصلت شركة من مرسيليا على الامتيازات تحت إدارة بيار هيلي P. Helly، وقد عرفت تطورا وازدهارا خاصة في ما بين 1701 . 1709 بسبب ازدياد صادراتها اتجاه فرنسا وما زاد في نشاطها انضمام مؤسسة الرأس الأسود Cap Negre [110] إلى مؤسسة هيلي في 1701م. بسبب إفلاس خزينة المؤسسة بعد فرار اليهوديين سيمون و ميلهن "Milhan و Simon" اللذين كانا يعملان بها إلى إسبانيا[111].

منع على سكان المنطقة التعامل مع أطراف غير شركة هيلي Helly في المواد المختلفة (صوف، جلود...)، وقد حذر أعضاء الشركة من العقوبات في حالة عدم احترام المصلحة الوطنية، إذ في الكثير من الأحيان قام أعضاءها بتصدير كميات من القمح خارج مرسيليا كتلك الشحنة التي صدرت إلى إسبانيا. ونظرا للخدمات التي يمكن أن تقدمها الشركة لفرنسا خاصة في هذه الظروف الحرجة، فقد قدم الملك الفرنسي في 1709م 10 فرقاطات للشركة لنقل الحبوب[112]، واتفقت هذه الاخيرة مع البحرية الفرنسية في 14 أوت 1710م، أن تزود أساطيل المؤسسات الافريقية بالحبال والصواري، خلال اتجاها إلى هناك، وتشحن خلال العودة بالقموح والأخشاب، والشموع، بأسلوب التبادل[113].

-الشركة الإفريقية 1714م:

---

[108]- اندري نوشي وأخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص 157.

[109]- في هذه السنة تمكنت فرنسا من عقد معاهدة مع إيالة الجزائر خاصة بمنطقة الامتياز ويبدوا أن القنصل دوفال قد أقنع السلطات الفرنسية بوضع ترجمة جديدة بدعوى أن الترجمة القديمة كانت محرفة وغير دقيقة وبالتالي فالترجمة الموجودة، هي ترجمة دوفال والتحريف ملحوظ في القضايا الجوهرية وليست من النوع التي محل الاهتمام في الظرف الذي ابرمت فيه المعاهدة، وإنما تدخل ضمن اهتمامات الدبلوماسية التي برزت في القرن التاسع عشر، وهناك نقطة أخرى تتعلق بتاريخ توقيعها يعود إلى عام 1694م في عهد الداي شعبان واستنادا إلى بعض الدلائل فإن تاريخها يعود إلى شهر جوان من 1694م والمعاهدة المترجمة من قبل دوفال مؤرخة 1695م في بداية عهد الداي احمد.للاطلاع أكثر ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص368.

[110]- الرأس الأسود Cap Negre: هي شركة توجد في إيالة تونس مقرها بالقرب من طبرقة .

[111]- يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية، مرجع سابق، ص94.

[112]- نشطت شركة هيلي المرسيلية في عملها التجاري وتضاعفت أرباحها فصدرت حوالي 200ألف هكتو ليتر من حبوب الشمال الإفريقي فيما بين عامي 1701-1709م خاصة إلى ميناء مرسيليا . للاطلاع أكثر ينظر: يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية، مرجع سابق، ص 95.

[113]- المرجع نفسه، ص95.

وقع مديرها دومارل Demarle معاهدة مع حسين باي قسنطينة وهي أول معاهدة يوقعها باي قسنطينة جاءت تجديدا لمعاهدة 1694م، والتي رخصت للفرنسيين شراء الحبوب لكن ببند إضافي:" **لا يحق لأية سفينة كانت شحن القمح، الشعير، الفول... من ميناء عنابة وتركزت ولو كانت سفنا إسلامية**". هذه المعاهدة كانت لصالح فرنسا لكن كثيرا ما تتعرض لمضايقات، كتعرض مدينة القالة لهجوم من طرف القبائل القاطنة في المناطق الحدودية الجزائرية، التونسية.

-شركة الهند الشرقية الفرنسية:

استحوذت هذه الشركة على جميع الاحتكارات وذلك لمدة 24 سنة، وقد لجأت الدولة الفرنسية إلى الشركة الهند الشرقية لإنقاذ امتيازاتها وللحافظة على المصلحة العامة فقد طلبت من الغرفة التجارية بمرسيليا المساهمة في تدعيم رأسمالها خوفا من وقوعها بيد الأجانب، غير أن هذه الشركة عرفت مصير سابقتها فتعلن عن مشاكلها المالية التي تعرضت لها مع 1725م. فتتخلى عن استغلال الامتياز سنة 1730م لصالح المتعهد جاك أريول Jacques Auriol لمدة عشر سنوات كما جاء في المذكر السابقة التي استفادت من مصادقة عبدي باشا في 1731م.[114]

-الشركة الملكية الإفريقية 1741م:

في فيفري 1741م، انتقلت الامتيازات إلى شركة جديدة تحت اسم "الشركة الملكية الإفريقية"، وتحظى هذه الشركة باهتمام ملكي يظهر في 25 أوت1741م التي تمنع حتى على الفرنسيين الإتجار بمناطق الامتيازات وكل من خالف ذلك يتعرض إلى غرامات مالية 3000 جنيه، قامت أساسا على صيد المرجان الذي شكل أساس تجارتها، فكان يغطي وحده مصاريف ونفقات الشركة، ونجد أنها كانت تدفع 100.000 جنيه كلزمة لداي الجزائر. إن الأرباح الضخمة التي حققها الشركة ناتجة عن نشاطها المكثف في مختلف المجالات، فالمرجان وحده كان يحقق ربحا يزيد عن 400.000 فرنك فمتوسط ما تصطاده سنويا 26 طن تشتريه بـ 5 فرنك للكيلوغرام لتبيعه بسعر يتراوح ما بين 20 و 30 فرنك، كما يصل في مرسيليا إلى ما بين 60 و 80 ألف حمولة قمح سنويا و 20 حمولة شعير[115]، كما يتزامن الربح لسنوات 1772، 1773م مع كميات القمح المصدرة اتجاه مرسيليا[116]، ويتضح بذلك أن الشركة لم تكتف بصيد المرجان الذي يعد الأساس الذي قامت عليه، فقد وسعت نشاطها نحو مواد أخرى (كالأصواف، الفول، الجلود....).[117]

صمدت هذه الشركة إلى غاية 1794م وعملت على تزويد مقاطعات الجنوب الفرنسي بالمواد الاستهلاكية، وبدأت تعرف المشاكل منذ 1790 التي أدت إلى انهيارها، ومن جملة الأسباب التي ساهمت في نهايتها:

---

[114]- قنان جمال،العلاقات الجزائرية، المرجع السابق، ص229.

[115]- قنان جمال، العلاقات الجزائرية، المرجع السابق، ص229.

[116]- المرجع نفسه، ص229

[117]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق،ص199

1 - ظهور الإسبان في ساحة المنافسة التجارية الذين سيستفيدون من المعاهدة الموقعة مع الجزائر في 1791م.

2 - قرار حرية التجارة الذي فتح المجال أمام الكورسكين في استغلال المرجان متجاهلين مصالح الشركة الملكية، خاصة وإن المرجان كان الأساس الذي قامت عليه الشركة.

3 - المنافسة اليهودية لهذه الشركة كما سبق التطرق إلى ذلك.

-الوكالة الإفريقية:

بعد حل الشركة الملكية الإفريقية حلت محلها مؤسسة جديدة تحمل اسم: "الوكالة الإفريقية" في 7 فيفري 1794م، وقد ورثت الشركة القديمة بكل مؤسساتها وتنظيماتها وامتيازاتها مقابل حقوق تعودت المؤسسات الفرنسية أن تدفعها لديوان الجزائر. لضمان تموين فرنسا بما تحتاجه من مواد، خاصة في حربها مع أوربا المتحالفة ضدها، ثم تنظيم خدمات مستمرة للسفن بين فرنسا والجزائر، هذه الشركة تابعة للدولة وتحت إشراف وزير الداخلية.

2-اليهود:

استقرت بعض العائلات اليهودية في مدينة الجزائر لمزاولة نشاطها المعهود فكونت مصارف وشركات تجارية. وأوكلت السلطات التركية بعض المهام المالية لهؤلاء اليهود لتسديد الجرايات السنوية المخصصة للجند مقابل فوائد سنوية[118]. تعود هذه المكانة التي احتلها اليهود إلى:

1 - تمكنت العائلات اليهودية التجارية المقيمة في الجزائر من تأسيس شركات تعد اللبنة الأولى للشركة التجارية اليهودية التي تحول نشاطها إلى احتكار فعلي للتجارة الخارجية[119]، فكانوا تحت حماية الداي وحكومته، يقول وليام شالر: "على الرغم من جميع الظروف التي عاشها اليهود، نجد أنهم يتراسلون مع يهود آخرين يقيمون في الخارج، هم الطائفة الوحيدة من السكان التي لها معرفة صحيحة بالشؤون الخارجية"[120] واستغل اليهود معرفتهم بأمور التجارة الخارجية فاحتلوا مكانة مرموقة في الايالة مكنتهم من منافسة مع الشركة الملكية الإفريقية.[121]

2 - اعتماد فرنسا على التجار اليهود و مؤسساتهم على غرار مؤسسة بكري وبوشناق للإفلات من الحصار الإنجليزي المحكم على شواطئ فرنسا الشمالية والجنوبية والذي عجزت عن تكسيره حملة نابليون بونابرت

---

[118]- الجندي المتزوج داخل الجزائر وغير ملزم بالعمل لا بالنوبات ولا بالمحلات يبيع راتبه لليهود. للاطلاع أكثر ينظر: علي خلاصي، **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، ط2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013م، ص283.

[119]- كتب القنصل الفرنسي جان سانت أندري بشأن يهود الجزائر فقال: "من ذا الذي يصدق بأن كل تجارة البحر المتوسط قد وقعت بيد يهوديين من الجزائر أي سوق مهمة لانجد فيها وكلاء لباكري بوشناق، قرطاجة، مرسيلسا، جنوة، ليفورن، أزمير.." للاطلاع أكثر ينظر: بليل رحمونة، **العلاقات التجارية لايالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسيليا" و"ليفورن" من 1700-1827م**، رسالة ماجستير، جامعة وهران-السانيا-، 2001-2002م.ص161.

[120]- وليام شالر، مذكرات، مصدر سابق، ص90

[121]- وداد بيلامي، "الشركات التجارية اليهودية في ايالة الجزائر (1686-1826م)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع35، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس،2007م، ص61.

على مصر سنة 1798م. فلم تعد فرنسا قادرة على الاتصال بأسواقها السابقة في بلاد الشرق وسواحل شمال إفريقيا، فأصبحت منطقة الجنوب الفرنسي تعاني من ضائقة اقتصادية، واجتماعية بتراجع نشاطها التجاري وعجزها عن إنتاج الغذاء لسكانها بسبب إمكانياتها الزراعية المحدودة وتوجيه زراعتها إلى إنتاج المحاصيل التجارية ومنها زراعة الكروم وتربية دودة الحرير، وزراعة الزيتون والأشجار المثمرة.

لم يكتفي بوجناح بالتجارة مع أوروبا ومنافسة المؤسسات الفرنسية بل حاول أن يستحوذ كذلك على تجارة الإيالة مع تونس، فقد استطاع أن يسير عددا من القوافل إلى الأسواق التونسية، كما أنه يقدم الأموال لبعض سكان المنطقة يتاجرون لحسابه مقابل نسبة من الأرباح يتفق عليها، وعندما أحس تجار قسنطينة بأن النشاط اليهودي أصبح يشكل خطرا على مصائرهم صاروا يعرقلون قوافله ويضايقونها كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، ولما رأى بوجناح أنهم مصممون على محاربته انسحب[122].

3-تراجع نشاط الاسطول:

حدث في بداية القرن الثامن عشر، تدهور في الاسطول البحري[123] وهناك عدة أسباب وراء ذلك منها:

1. إن كفاءات الرياس قد تراجعت بدرجة كبيرة خلال القرن، ويعود ذلك جزئيا إلى أنه لا يكاد أي ضابط من الأعلاج للانضمام إلى الطائفة[124].
2. كما أن التجارة الإنجليزية والفرنسية كانتا بعيدة المنال على البحارة الجزائريين بفضل المعاهدات والهدايا التي تقدمها إلى حكومة الإيالة، وقد حذا الهولنديون والسويديون والدنماركيون والأمريكيون حذو ذلك وعرفوا كيف يشترون الحماية، وحتي الإسبان في نهاية القرن الثامن عشر تمكنوا من توقيع معاهدة مع الإيالة. وهذا التطور لم يترك إلا القليل من فرص الغنائم.
3. السفن التجارية عادت تحظى بحماية قوية فلم يعد من السهل التعرض لها والاستلاء عليها.
4. إن القرصنة الأوروبية ازدهرت بدورها فحصل تكافؤ بين الطرفين وأصبحت المفاوضات بين الجزائر والدول الأخرى تدور حول تبادل الأسرى أكثر مما تدور حول الافتداء كما كان الأمر سابقا.[125]
5. البضائع الجزائرية في تلك الفترة تحمل على السفن الفرنسية أو الانجليزية أو الهولندية، فإن الرياس الجزائريين أصبحوا يصادفون صعوبات في الحصول على الغنائم.

---

[122]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص262.

[123]- تطور دور الأسطول الجزائري من خلال ظاهرتين الأولى التناسب مع الموقع السياسي والجغرافي والثانية فرض الاحترام الذي جاء نتيجة العظمة والهيبة التي فرضها الأسطول في المنطقة وفي ذلك اعتراف أن دول الجوار لم تكن قادرة وحدها على ملئ الفراغ الذي تركه انشغال إسبانيا بمستعمراتها الأمريكية، وانشغال فرنسا بحروبها مع بريطانيا وتنافسها مع جيرانها الأوربيين في الشرق الأقصى والأمريكيتين، وكذلك انشغال الدولة العثمانية بشؤونها العسكرية في البلقان والبحر الأسود وشرقي المتوسط، فكان من المحتم أن يملأ الأسطول الجزائري غربي المتوسط ذلك الفراغ ويفرض نظام معين على دول المنطقة. للاطلاع أكثر ينظر: أبو القاسم سعد الله، **بحوث في التاريخ الإسلامي**، عالم المعرفة، الجزائر، 2015م،ص490.

[124]- جون ب، وولف، **الجزائر وأوروبا**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص392.

[125]- عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،2007م، ص489.

صارت الجزائر في القرن الثامن عشر تتقيد بالقواعد الدبلوماسية، فإن طبيعة الدولة كدولة قرصنة لم تنته تماما فمصالح القرصنة مازالت تشكل جزءا كبير من سياستها العامة وهناك منطق القرصنة كما هناك منطق تجاري سارت عليه الدول الأوربية ويصفه بروديل بقوله: " إن ما تفتأ السياسة والحياة الهولندية تدافع عنه... هو مجموعة من المصالح التجارية. وهذه المصالح تتحكم في كل شيء وتغطي كل شيء"[126].

بينما اشترى الهولنديون[127] والدول الأوروبية التجارية حصانتهم من الهجوم بدفع إتاوة في شكل نقود أو معدات حربية. بل حتي جمهورية الولايات المتحدة الامريكية وقعت معاهدة سنة 1795م تنص على دفع إتاوة خاصة للجزائر.[128]

بذلك تعد القرصنة أحد مخاطر البحر التي لا يمكن أن تشل التجارة نهائيا –إلا في بعض الحالات الاستثنائية– فالكثير من النشاطات الاقتصادية توقف على التجارة ولاسيما السفن والأسرى الذين يتم يبعهم أو افتدائهم أو إفادة قطاعات أخرى باليد العاملة.

كما أن القرصنة لدول شمال إفريقيا تعكس لنا تهميشها بالنسبة للطرق التجارية الكبرى والتحول الاقتصادي الذي ستعرفه دول أوروبا خلال القرن 18م وما سيحدثه ذلك من اختلال التوازنات بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، فتراجع دور بحريات دول شمال إفريقيا، القرصنة رد فعل سياسي اقتصادي لتحول الطرق التجارية الكبرى عن البحر المتوسط، وتراجع العرب في الدور الاقتصادي المتوسطية.

---

[126]– المنور مروش، القرصنة، الاساطير والواقع، مرجع سابق، ص 380

[127]– عقدت هولندا صلحا مع إيالة الجزائر عام 1679م تعهدوا فيه بتزويدها بالمدافع الكبيرة مع ركائزها اللازمة لها وذخائر الحرب ووسائلها الأخرى ومن ضمنها 40 صاريا و500 برميل بارود و5000 قذيفة مدفع وحبال ... على أن تجدد المعاهدة كل عام. للاطلاع أكثر ينظر: يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية، مرجع سابق، ص84

[128]– جون ب. وولف، الجزائر و أوروبا، مرجع سابق، ص 191